عامل النصب في الظرف الواقع خبراً
حقيقته بين البصريين والكوفيين

م. صالح هندي صالح حبيب الحلبوسي
كلية التربية للبنات – جامعة الأنبار
قسم اللغة العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى اله وصحبه الطيبين الطاهرين.

وبعد: فإن مسائل الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين كثيرة في العربية، اعتمادا على الأصول التي تمسك بها كل فريق، فنجد البصريين لديهم الدقة في اختيار الشواهد التي قعدوا عليها اللغة على أساسها ،فأخذوا بالغالب منها، ووضعوا القاعدة على ضوئها، وما خالف القاعدة حملوه على السماع ولا يقاس عليه، بخلاف الكوفيين الذين قعدوها على ضوء الشاهد الواحد، فقد اختلف النحاة في عامل النصب في الظرف الواقع خبرا، فذهب الكوفيون إلى انه منصوب على الخلاف، وذهب البصريون إلى انه منصوب بفعل مقدر، وذهب بعضهم إلى انه منصوب بتقدير اسم الفاعل، وغير ذلك من الآراء التي أوردتها في بحثي المتواضع هذا، من خلال الاستدلال بالشواهد القرآنية، والشواهد الشعرية في تحديد مدى مطابقة الآراء مع قواعد الفريقين، معتمدا في ذلك على آراء النحاة أحيانا، وعلى ما يبدو لي من معنى الشواهد أحيانا أخرى، وقد توصلت إلى نتائج بينتها في خاتمة البحث، وبعد فأني لا أروم بهذا البحث مخالفة علماء العربية، أو محاولة التقليل منهم، فاني استعيذ بالله من ذلك، فلهم من الفضل ما لا نرقى إلى ذرة منه، وما أردته سوى محاولة الوصول إلى حقيقة عامل النصب في الظرف الواقع خبرا، وأنا لا اجزم بان ما وصلت إليه من نتائج هو الحق وإنما هو ما بدا لي وارتأيته، فان كان صوابا

فمن عند الله وفضله، وان كنت قد جانبت الصواب فزلة نفسي، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين.

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف منصوب على الخلاف إذا وقع خبرا للمبتدأ، نحو: (زيد أمامك)، و(عمرو وراءك)، وما أشبه ذلك[١].

والخلاف عامل معنوي، فلما كان الظرف ليس هو نفس المبتدأ في المعنى أي المخالفة،فينتصب على الخلاف وليس بإضمار عامل أو تقديره، فنحو: (زيد أمامك) ليس في المعنى هو (زيد)، فلما كان مخالفا له نصب على الخلاف[٢]، أو كأنه هو في نحو قوله تعالى: (وأزواجه أمهاتهم)[٣]، ارتفع ارتفاعه، ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ، فلا يقال في نحو: (زيد عندك)، (إن زيدا عنده)، خالفه في الأعراب، فيكون العامل عندهم معنويا، وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر[٤]، وفي شرح اللمع، تقول: زيد وراءك، وزيد بالباب، إن هذا فرع، وأصله أن يكون اسم الفاعل خبر المبتدأ؛ لأن المفرد إذا كان خبر المبتدأ لزم أن يكون هو المبتدأ، والوراء والجهة ليستا زيدا، فعلمت أن الأصل غير المذكور، والأصل زيد ثابت، أو مستقر، أو حاصل، وما أشبه ذلك، فان أحسن التقدير أحسنه في اللفظ[٥]، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر، والتقدير فيه: (زيد استقر أمامك)، وذهب بعضهم إلى أنه منصوب بتقدير اسم فاعل، والتقدير فيه: (زيد مستقر أمامك)[٦]، أي انه لابد للظرف من محذوف يتعلق به لفظي، إذ مخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه[٧]، وأشار إلى ذلك ابن مالك بقوله:

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقر[٨]

قال ابن عقيل: (يكون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا في نحو: (زيد عندك) أو (زيد في الدار) ، فكل منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف، وأجاز قوم منهم ابن مالك أن يكون ذلك المحذوف اسما أو فعلا، نحو (كائن) أو (استقر)، فان قدرت(كائنا) كان من قبيل الخبر بالمفرد، وان قدرت (استقر) كان من قبيل الخبر بالجملة)[٩]، وفي شرح اللمع: في اسم الفاعل ضمير، والظرف وحرف الجر متعلقان باسم الفاعل تعلقهما بالفعل، ثم إن

العرب حذفت اسم الفاعل اختصارا، ونقلت الضمير منه إلى الظرف وحرف الجر، فعملا في الضمير، بحق النيابة عن اسم الفاعل، عمل الفاعل في الضمير، فلم يبق لاسم الفاعل علقة بعد حذفه إلا نصب الظرف فإذا قلت: زيد وراءك، فمعك اسم مرفوع بالابتداء، وضمير مرتفع بأنه فاعل مستكن في الظرف، ومسماهما واحد، وهو الراجع من خبر المبتدأ إليه، واسم منتصب باسم الفاعل المحذوف، وهو الظرف، وموضع الظرف رفع بأنه خبر المبتدأ[١٠]، وفي شرح ابن يعيش: متعلق الظرف الواقع خبرا، صرح ابن جني بجواز إظهاره، وانه إذا حذف ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره؛ لأنه قد صار أصلا مرفوضا، فأما إن ذكرته أولا فقلت (زيد استقر عندك)، فلا يمنع مانع منه[١١]، وأما من ذهب من البصريين إلى أن الظرف منصوب بتقدير اسم الفاعل، قال: لأن تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل؛ لأن اسم الفاعل اسم يجوز أن يتعلق به حرف الجر، والاسم هو الأصل[١٢]، لأن تقدير الاسم لا يحوج إلى تقدير آخر، بخلاف تقدير الفعل فانه يحوج إلى تقدير آخر، وما لا يحوج إلى تقدير أصل لما يحوج إليه، وأيضا لان الاسم مفرد والفعل مع فاعله جملة، والمفرد أصل والجملة فرع عليه[١٣]، فلما وجب تقدير أحدهما كان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع[١٤].

قال ابن هشام: ((ويقع الخبر ظرفا نحو، قوله تعالى: (والركب اسفل منكم)[١٥]، ومجرورا نحو، قوله تعالى: (الحمد لله)[١٦]، والصحيح أن الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف، وأن تقديره: كائن أو مستقر، وأن الضمير الذي كان فيه انتقل إلى الظرف والمجرور))[١٧]، كقوله:

فان فؤادي عندك الدهر اجمع[١٨].

وهو ما ذهب إليه السيرافي إذ إن الضمير حذف مع المتعلق، وذهب أبو علي ومن تابعه إلى انه انتقل إلى الظرف لأنه يؤكد[١٩].

وفي المغني يقول ابن هشام: إذا وقع الظرف أو الجار والمجرور خبرا في نحو: (زيد عندك)، أو(في الدار)، يجب فيه تعلقهما بمحذوف

قال وربما ظهر في الضرورة[٢٠]، كقوله:

لك العز إن مولاك عز وان يهن فأنت لدى بحبوحة الهون كائن[٢١].

وقال بعض البصريين: أن العامل فيه المبتدأ، وقيل هو مذهب متقدمي أهل البصرة[٢٢].

وذهب أبو العباس ثعلب من الكوفيين، إلى أن الظرف منصوب بفعل اكتفي بالظرف عنه، كقولك: (أمامك زيد)، فاصله (حل أمامك زيد)، فحذف الفعل وهو غير مطلوب، واكتفي بالظرف منه، فبقي منصوبا على ما كان عليه الفعل[٢٣].

قال ابن السراج: (اعلم أن الظرف إذا أخبرت عنه فقد خلص اسما وصار كسائر المفعولات، إلا انك إذا أضمرته أدخلت حرف الجر على ضميره، ولم تعد الفعل إلى ضميره إلا بحرف الجر، إلا أن تريد السعة فتقدر نصبه كنصب سائر المفعولات)[٢٤].

وفي شرح الكافية: قد يحذف خاص لقيام الدليل، نحو: (من لك بالمهذب)، أي من يضمن، ولا يجوز عند الجمهور إظهار هذا العامل أصلا؛ لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده، فلا يقال: (زيد كائن في الدار)، وقال ابن جني بجوازه ولا شاهد له[٢٥]، قال ابن هشام:في شرح قطر الندى: ((إن الخبر يقع ظرفا منصوبا وذلك نحو قوله تعالى: (والركب اسفل منكم)[٢٦]، وجارا ومجرورا كقوله تعالى: (الحمد لله رب العالمين)[٢٧]، وهما حينئذ متعلقان بمحذوف وجوبا تقديره: (مستقر) أو (استقر))[٢٨].

والأول اختيار جمهور البصريين؛ إذ إن المحذوف عندهم هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسمًا مفردًا، والثاني: اختيار الأخفش، والفارسي والزمخشري، وحجتهم: أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف، ومحل الجار والمجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلا[٢٩].

قال الرضي: ((لا يتعلق الظرف والجار والمجرور إلا بملفوظ موجود، وأكثرهم على أن المحذوف المتعلق به (فعل)؛ لأنا نحتاج إلى ذلك المحذوف للتعلق، وإنما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو: (أنا مار بزيدٍ)، لمشابهته للفعل، فإذا احتجنا إلى المتعلق به فالأصل أولى، وأيضًا للقياس على (الذي في الدار زيد)، و(كل رجل في الدار فله درهم)، والمتعلق في الموضعين فعل لا غير))[٣٠].

والذي ذكره ابن هشام في إن العامل في الظرف كون مقدر، والتقدير (اسم الفاعل) أو (الفعل)، فمثلا (زيد عندك)، أو (زيد في الدار)، تقديره(زيد كائن)، أو(مستقر)، أو (كان)، أو (استقر)، إلا أنهم اختلفوا في الأولى منهما هل هو اسم الفاعل أو هو الفعل [٣١].

فمنهم من ذهب إلى أن التقدير (فعل)، قالوا بأنه من حيز الجمل، وتقديره في نحو (زيد في الدار)، (زيد استقر في الدار)، أو (حل في الدار)، وذلك لانّا نحتاج إلى ذلك المحذوف للتعلق، حيث إن المحذوف المتعلق به (فعل)، بدليل انه يجوز وقوعه صلة في نحو قولنا (الذي في الدار زيد)، وهذه الصلة لا تكون إلا جملة[٣٢]، وكذلك إن الظرف والجار والمجرور لا بد من تعلقهما[٣٣]، والأصل أن يتعلقا بالفعل، ويتعلقان بالاسم إذا كان في معنى الفعل ومن لفظه، لذا يكون تقدير الأصل هو الأولى، وقالوا بان الأصل في قولك: (زيد أمامك)، و(عمرو وراءك) (زيد استقر في أمامك)، و(عمرو استقر في وراءك)، ثم حذف حرف الجر، فاتصل الفعل بالظرف فنصبه، فالفعل الذي هو(استقر)، مقدر مع الظرف، كما قدر مع الحرف [٣٤].

قال ابن الأنباري: ((أن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، وان كان هو الأصل في غير العمل، فلما وجب هنا تقدير عامل، كان تقدير الأصل وهو الفعل أولى من تقدير الفرع وهو اسم الفاعل، وبما أن الظرف يكون صلة للذي في نحو (رأيت الذي أمامك)، و(الذي وراءك)، والصلة لا تكون إلا جولة، فلو قدرنا اسم الفاعل لكان مفردا، لان اسم الفاعل مع الضمير لا يكون جملة، بل يكون مفردا، والمفرد لا يقع صلة، فوجب كون المقدر (الفعل) الذي هو (استقر)، لان الفعل مع الضمير يكون جملة[٣٥].

وأما من ذهب إلى أن الظرف ينتصب بتقدير (اسم الفاعل)؛ جعل الأولوية لاسم الفاعل لانه يجوز أن يتعلق به حرف الجر، والاسم هو الأصل والفعل فرع عليه، فان كان لابد من تقدير أحدهما فتقدير الأصل أولى من تقدير الفرع [٣٦]، وان الإخبار بالظرف من قبيل المفردات إذا كان يتعلق بمفرد فتقديره (مستقر) أو (كائن) أولى، لان أصل الخبر أن يكون مفردا، والجملة واقعة موقعه، لذا فتقدير الأصل أولى، أضف إلى

ذلك انك إذا قدرت فعلا كان جملة وإذا قدرت اسما كان مفردا وكلما قل الإظهار والتقدير كان افضل[٣٧]، وممن رجح هذا الرأي ابن السراج [٣٨]، وابن مالك لأن الأصل عندهم في الخبر الإفراد [٣٩]، وهو مصرح به في قوله:

فآنت لدى بحبوحة الهون كائن[٤٠]

ولتعين اسم الفاعل في بعض المواضع، وعدم صلاحية الفعل لذلك،نحو: (أما عندك فزيد)، و(خرجت فإذا عندك زيد)، لان(أما) و(إذا) الفجائية لا يليهما الفعل[٤١].

وقد رد البصريون علل الكوفيين وحججهم، ففي قولهم إن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، وإذا قلت (زيد أمامك)، و(عمرو وراءك) فأمامك ليس هو زيد ، ووراءك ليس هو عمرو، فلما كان مخالفا له وجب كونه منصوبا على الخلاف، فقالوا عنه فاسد ؛ لأنه لو كان الموجب لنصب الظرف كونه مخالفا للمبتدأ، لكان المبتدأ أيضا يجب أن يكون منصوبا لمخالفة المبتدأ للظرف، كما أن الظرف مخالف للمبتدأ؛ لأن الخلاف لا يكون من واحد، وإنما يكون من اثنين فصاعدا، فلما لم يجز أن تقول: (زيد أمامك)، و(عمرا وراءك) وما أشبه ذلك، دل على فساد ما ذهبوا إليه[٤٢].

وقول ثعلب قالوا عنه فاسد أيضا؛ لأنه يؤدي إلى النصب بفعل معدوم من كل وجه لفظا وتقديرا، والفعل أن لم يكن مظهرا موجودا لابد أن يكون مقدرا في حكم الموجود، وغير ذلك هو المعدوم، والمعدوم لا يكون عاملا، وكما يستحيل في الحياة باستطاعة معدومة، والقطع بسيف معدوم، والإحراق بنار معدومة،كذلك يستحيل النصب بعامل معدوم؛ لان العلل النحوية مشابهة للعلل الحسّية، ولعدم وجود النظير في العربية ولا يشهد له شاهد[٤٣].

قال ابن هشام في المغني: ((وأما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر، فيقدر الفعل في نحو: (أيوم الجمعة تعتكف فيه)، والوصف في نحو: (أيوم الجمعة أنت معتكف فيه)، ثم قال: والحق عندي إنه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا، بل بحسب المعنى))[٤٤].

ونستطيع أن نقدر الفعل (استقر)، ونحوه، إذا راعينا الأصل في العمل، فإن الفعل في العمل أولى من اسم الفاعل لان اسم الفعل فرع عليه، فان كان لابد من تقدير عامل فنقدر الأصل وهو الفعل[٤٥].

قال صاحب همع الهوامع: ((إن قدرت اسم الفاعل كان من قبيل الخبر المفرد، وان قدرت الفعل كان من قبيل الخبر بالجملة، فبذلك لا يخرج الخبر عن القسمين))[٤٦].

وهو الذي أكده ابن هشام في ما ذكرناه سابقا، أي إن هذا التقدير له علاقة بالمعنى، أي إن المعنى هو الذي يحدد تقدير الخبر المحذوف بان يكون فعلا نحو (استقر)، أو اسم فاعل نحو (مستقر).

الخاتمة

الحمد لله الذي تتم به الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد

فإني أود أن أذكر في هذه الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها في بحثي هذا، وأوردها بما يأتي:

١. ذكر الكوفيون أن الظرف منصوب على الخلاف.

٢. ذكر البصريون أنه منصوب بفعل مقدر، أو بتقدير اسم الفاعل.

٣. أوردت آراء العلماء التي أوردت هذه المسألة الخلافية.

٤. أن الظرف منصوب بفعل مقدر، تقديره: (استقر)، وهو الذي ذكره ابن هشام، وبتقدير اسم الفاعل (مستقر) وهو الذي أيده العديد من علماء العربية، ثم ذكر ابن هشام أن التقدير يكون بحسب المعنى، وهذا ما نذهب إليه، والله تعالى أعلم.

وبعد فإني لا أدعي الكمال في هذا البحث فالكمال لله وحده، فإن كنت قد أصبت فذلك من توفيق الله، وإن كنت قد أخطأت فمن نفسي، وحسبي أني توخيت الصواب،

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

هوامش البحث

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢١٤/١، وشرح المفصل: ١ ٩٠، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢١٥/١.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢١٤/١.

(٣) الأحزاب: ٦.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢١٤/١.

(٥) شرح اللمع: ٣٦/١ – ٣٧.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ٩٠/١، وارتشاف الضرب: ٥٤/٢، وهمع الهوامع: ١/ ٣٧٥، والفوائد: ٢٨٤/١.

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢١٤/١.

(٨) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية: ٢١٠/١.

(٩) شرح ابن عقيل على الألفية: ٢١١/١.

(١٠) ينظر: شرح اللمع: ٣٧/١.

(١١) ينظر: شرح المفصل: ٩٠/١.

(١٢) ينظر: شرح اللمع: ٣٧/١، والإنصاف: ٢١٥/١.

(١٣) ينظر: شرح المفصل: ٩٠/١، وهمع الهوا مع: ٣٧٦/١، والإنصاف: ٢١٥/١.

(١٤) ينظر: شرح اللمع: ٣٧/١.

(١٥) الأنفال: ٤٢.

(١٦) الفاتحة: ١.

(١٧) أوضح المسالك: ١٤٢/١.

(١٨) عجز بيت، وصدره: فإن يكُ جثماني بأرض سواكم، وهو من قصيدة لجميل بثينة، ينظر: ديوانه: ١١١.

(١٩) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢١٦/١.

(٢٠) ينظر: مغني اللبيب: ٤٤٥/٢.

(٢١) الشاهد بلا نسبة وهو في مغني اللبيب: ٤٤٦/٢، وشرح ابن عقيل: ٢١١/١، وشرح شواهد المغني: ٨٤٧/٢، والدرر: ١٨/٢.

(٢٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢١٤/١.

(٢٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٤/٢، والأنصاف: ١٥٢/١.

(٢٤) الأصول في النحو: ٢٩١/٢.

(٢٥) ينظر: شرح الرضي: ٢١٥/١.

(٢٦) الأنفال: ٤٢.

(٢٧) الفاتحة: ١.

(٢٨) شرح قطر الندى: ١٣١.

(٢٩) ينظر: شرح قطر الندى: ١٣١.

(٣٠) شرح الرضي على الكافية: ٢١٥/١، وينظر: الأمالي النحوية: ٧٥.

(٣١) ينظر: شرح المفصل:٩٠/١، وهمع الهوا مع: ٣٧٥/١، وارتشاف الضرب: ٥٤/٢، والأنصاف في مسائل الخلاف: ١٥٢/١-١٥٣.

(٣٢) ينظر:شرح المفصل: ٩٠/١ ، وهمع الهوا مع:٣٧٦/١ ، والأنصاف في مسائل الخلاف: ١٥٣/١.

(٣٣) ينظر:مغني اللبيب:٤٤٧/٢.

(٣٤) ينظر:شرح اللمع ٣٦/١-٣٧ ،ومغني اللبيب:٤٤٦/٢-٤٤٧، والإنصاف في مسائل الخلاف:١٥٣/١.

(٣٥) الإنصاف في مسائل الخلاف:١٥٤/١، وينظر شرح المفصل:٩٠/١، وهمع الهوا مع:٣٧٦/١.

(٣٦) ينظر: شرح اللمع:١/٣٦-٣٧، والإنصاف في مسائل الخلاف:١/١٥٣.

(٣٧) ينظر شرح المفصل:١/٩٠، وشرح اللمع:١/٣٧ .

(٣٨) ينظر: الأصول في النحو:٢/٢٩٢.

(٣٩) ينظر:شرح ابن عقيل:١/٢١١،وهمع الهوا مع: ١/٣٧٥.

(٤٠)عجز بيت وصدره: لك العز إن مولاك عز، وان يهن ، وهو في مغني اللبيب: ٢/٤٤٦، وشرح ابن عقيل: ١/٢١١، وشرح شواهد المغني: ٢/٨٤٧، والدرر: ٢/١٨.

(٤١) ينظر: مغني اللبيب:١/٨٧.

(٤٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١/١٥٤،وشرح المفصل:١/٩١.

(٤٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١/١٥٤-١٥٥.

(٤٤) مغني اللبيب:٢/٤٤٧.

(٤٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١/١٥٣،وهمع الهوا مع:١/٣٧٥-٣٧٦.

(٤٦) همع الهوامع: ١/٣٧٦.

المصادر والمراجع

بعد القران الكريم.

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: مصطفى أحمد النماس ،ط١، ١٩٨٤م.
٢. الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي (ت٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتورعبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٩٨٧م.

٣. الأمالي النحوية: لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بـ (ابن الحاجب) (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور عدنان صالح مصطفى، دار الثقافة – قطر، ط ١ ، ١٩٨٦م.
٤. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، (ت٥٧٧هـ)، تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
٥. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: أحمد بن الأمين الشنقيطي، (ت١٣٣١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.
٦. ديوان جميل بثينة: تحقيق: الدكتور حسين نصار، مكتبة مصر – القاهرة، ط ٢، ١٩٦٧م.
٧. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين بن عقيل، (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ١٩٨٦م.
٨. شرح شواهد المغني: جلال الدين عبد الرحمن أبو بكر السيوطي، (ت٩١١هـ)، تصحيح وتعليق: الشيخ محمد محمود بن التلاميذ التركزي، لجنة التراث العربي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت – لبنان.
٩. شرح قطر الندى وبل الصدى: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا – بيروت، ٢٠٠٣م.
١٠. شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ٢، ٢٠٠٧.
١١. شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية،

١٢. شرح اللمع: ابن برهان العكبري الإمام أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور فائز فارس، الكويت، ط ١، ١٩٨٤م.
١٣. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م.
١٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة.